

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي

كلمة وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي

البروفيسور حسان تيجاني هدام

بمناسبة:

افتتاح أشغال اليوم الإعلامي حول :

التكوين النقابي: وسيلة لمرافقة وتنمية  
العمل النقابي

المعهد الوطني للعمل

24 أكتوبر 2019

## • الحضور الكرام.

يغمرني الشعور بالغبطة والسرور وأنا أحضر معكم هذا اليوم الإعلامي تحت عنوان " التكوين النقابي: وسيلة لمرافقة وتنمية العمل النقابي ."

إنّ هذا النشاط يأتي في سياق برنامج العمل الذي أطلقه قطاعنا بهدف وضع حيز تنفيذ القرارات المنبثقة عن اجتماع الحكومة المنعقد يوم 03 أفريل 2019، بخصوص دراسة الملفات المودعة لدى وزارتنا، والمتعلقة بتأسيس منظمات نقابية والبت فيها،

حيث أطلقنا سلسلة مشاورات مع ممثلي المنظمات النقابية، توجت بتنظيم يوم دراسي حول الحركة النقابية في الجزائر يوم 27 جوان الماضي،

وكان من بين أهم توصيات هذا اليوم الدراسي، ضرورة ترقية العمل النقابي في بلادنا وذلك من خلال برامج تحسيسية وتكوينية موجهة لأطراف الإنتاج الثلاث، لاسيما في مجال القوانين والتشريعات المنظمة لعالم الشغل.

وفي هذا الإطار، أولينا عناية خاصة لتثمين دور المعهد الوطني للعمل، ليضطلع بدور البحث والتكوين ومرافقة الشركاء الاجتماعيين، من أجل مواكبة التطورات التي يشهدها عالم الشغل،

وخاصة التوصيات الواردة في إعلان المئوية لمنظمة العمل الدولية، و التي تلتزم من خلالها بلادنا بترقية العمل اللائق لتحقيق التنمية المستدامة.

## أيتها السيدات أيها السادة الكرام

إنّ التكوين النقابي، يعد البوابة الأساسية لإنجاح مسعى الحوار الاجتماعي الذي يتطلب ضرورة التشاور.

فهو، بلا شك الأداة التي تساعد على فهم التحولات الاجتماعية والاقتصادية، وتمكّن من التعامل معها، وإيجاد الحلول المناسبة لها.

ولعلنا نتفق جميعا، بأن الشركاء في عالم الشغل، بحاجة إلى التأهيل المستمر، وتحيين معارفهم وتعزيز كفاءاتهم، بما يمكنهم من التجاوب مع الأنماط المتغيرة والتطورات السريعة التي تواجهها المجموعة الوطنية، سواء على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي.

في هذا السياق، يعتبر الحوار الاجتماعي من أبرز مؤشرات التنمية والرّقي الحضاري للدول، والوسيلة المثلى للتعاون بين كل الأطراف قصد التوافق على أنجع السياسات التي تضع التنمية البشرية والعدالة الاجتماعية في صلب اهتماماتها.

وعليه، فقد عملت الجزائر على تكريس مبدأ الحوار الاجتماعي، والتشاور والتفاوض الجماعي، من خلال ترسيخ اللقاءات الوطنية والقطاعية، سواء الثنائية أو الثلاثية،

وذلك باعتبارها الفضاءات المثلى للتوافق حول أهم القضايا الاقتصادية والاجتماعية.

كما حرصت بلادنا على تشجيع التعددية والممارسة النقابية، دون أي شرط أو قيد أو تمييز، وذلك باعتبارها تعبيراً ديمقراطياً عن انشغالات أطراف العمل الثلاث.

حيث بلغ عدد المنظمات النقابية المسجلة على مستوى مصالح قطاعنا الوزاري، إلى يومنا هذا 126 منظمة نقابية.

ويعد هذا دليلاً قاطعاً ولموسماً على أن الجزائر تلتزم بشكل كامل بتنفيذ الاتفاقيات الدولية في هذا الشأن، لاسيما الاتفاقية رقم 87 لمنظمة العمل الدولية، المتعلقة بالحرية النقابية وحماية حق التنظيم.

### أيها الحضور الكريم

إن من بين أهم الأهداف التي نرمي إلى تحقيقها من خلال تعزيز التكوين النقابي، هو تدعيم الاستقرار داخل المؤسسة، وذلك من خلال التفاوض الذي يوازن ما بين حقوق العمال وضرورة الحفاظ على استمرارية وديمومة المؤسسة،

وعليه، فإنني أؤكد دائماً، بأن التكوين يرقى بالعمل النقابي، إلى أسمى معاني الممارسة الديمقراطية، والمسؤولية المجتمعية (responsabilité sociétale)، التي تخدم العامل، والمؤسسة، والمجتمع على حد سواء.

وهي من أبرز الشروط الضرورية لإرساء مناخ أعمال جذاب ومحفز للاستثمار وخلق الثروة ومناصب الشغل.

وإيماناً منا بأن دائرتنا الوزارية ينبغي أن تكون القاطرة في إرساء مبادئ الحوار، والتشاور، والإصغاء على مختلف المستويات المركزية والمحلية، وعلى مستوى الهيئات تحت الوصاية،

فقد حرصت خلال الأشهر الأخيرة، على تجسيد إجراءات عملية وميدانية، أذكر منها على سبيل الخصوص:

- عقد لقاءات وطنية، مع الشركاء الاجتماعيين على مستوى الإدارة المركزية، وعلى مستوى الهيئات تحت الوصاية.
- عقد لقاءات مع العمال بمختلف شرائحهم ورتبهم، على مستوى الإدارة المركزية، وتحت إشرافي شخصياً، للإصغاء إليهم ومتابعة قضاياهم.
- تنصيب لجنة وطنية قطاعية للوقاية من النزاعات في العمل، وعلى مستوى الهيئات تحت الوصاية، وطنياً ومحلياً.
- المساهمة في تسوية عدة وضعيات مهنية تخص العمال والحصول على الترقيات في مناصب العمل، خاصة منهم الإطارات الشبانية.
- إعطاء دفع قوي لتكوين وتأهيل العمال في كل المستويات، وفي مختلف المجالات.
- وأؤكد في هذا السياق، على تنظيم خرجات ميدانية لكل إدارات الوزارة، والمدراء العامون للهيئات تحت الوصاية، شملت كافة ولايات الوطن،

حيث أكدت على إلزامية الوقوف على نوعية الخدمة العمومية المقدمة، والإصغاء لانشغالات المواطنين والمنتسبين والاحتياجات المهنية للعمال وظروف العمل.

في ذات الإطار، فقد حرصت شخصيا على تكثيف الزيارات الميدانية لمختلف ولايات الوطن، للوقوف بشكل مباشر على مدى تنفيذ الإجراءات والتعليمات في أرض الميدان،

بالإضافة إلى ذلك، فقد أولينا عناية خاصة لولايات الجنوب، ضمن هذا البرنامج،

و ذلك من خلال إرسال بعثات وزارية متعددة وتنظيم لقاءات دورية على المستوى المركزي، لمتابعة مختلف الملفات (خاصة منها ملف التشغيل) قصد إيجاد حلول عملية وناجعة تستجيب لتطلعات مواطني هذه الولايات.

وقد تم في هذا الإطار، إطلاق الشباك الموحد للإصغاء واستقبال المواطنين على مستوى ولايات الجنوب، قصد تقريب مصالحنا الإدارية من المواطنين وتبسيط وتسهيل الإجراءات الإدارية وإعفائهم من عناء التنقل على مسافات بعيدة.

إننا نأمل من هذه الخطوات التي يقوم بها قطاعنا، أن تساهم في ترسيخ ثقافة الحوار والتواصل المستمر مع كل الفاعلين، كل حسب مقامه وموقعه، لهدف واحد هو نشر الطمأنينة والاستقرار لهذا البلد الغالي علينا.

وتدركون جيدا أن الوضع الحالي يختلف عن سابقه، ونحن الآن في مرحلة حاسمة من تاريخ الجزائر الجديد.

بفضل الله وبفضل الشرفاء القائمين على شؤون الجزائر، وعلى رأسهم مؤسسة الجيش الوطني الشعبي، بقيادة المجاهد الفريق أحمد قايد صالح، ستخرج منتصرة كما خرجت من قبل، لن تهزها الرياح ولا الأزمات.

لذا فإننا جميعا مدعوون ليوم تاريخي مفصلي، تكون فيه الاستحقاقات الرئاسية المقبلة، الانطلاقة لبناء دولة جديدة على أسس متينة قوامها العدالة الاجتماعية بين أبناء الوطن الواحد.

وفي الأخير، كلي أمل أن نكون جميعا على قدم المساواة في تحقيق الإنجازات تلو الأخرى في جو تسوده الأخوة والتآزر فيما بيننا لنستمر، وسنعتد أكثر فأكثر على المعهد الوطني للعمل، لمرافقة القطاع في مواكبة التحولات الحاصلة في مجال العمل.

وأیضا، المساهمة في تطوير تشريعات العمل للمهن الجديدة، التي ظهرت مع التطور التكنولوجي للإعلام والاتصال.

على سبيل المثال، المؤسسات الناشئة (Start-Ups)، والمهن الخضراء الصديقة للبيئة، وغيرها من الأنشطة التي تدعم التنوع الاقتصادي، والتي تخلق مناصب الشغل والثروة، كبديل حتمي عن قطاع المحروقات.

وإنني أجدد في الختام، حرصي الشديد على الدفاع عن حقوق العمال وعلى التطبيق الصارم لتشريعات وقوانين العمل، من منطلق مسؤولياتي الوزارية وانطلاقا من إيماني الراسخ بأن العمل النقابي مهمة نبيلة، تلقى منا كامل الإشادة والتشجيع.

أشكركم على كرم الإصغاء والمتابعة.